أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين

«نوتز ستوكي وشركاؤهما اس. ايه» السويسرية تحصلعلى ترخيص من مصرف البحرين المركزي

منح مصرف البحرين المركزي (المصرف المركزي) ترخيصا لفتح مكتب تمثيلي لشركة نوتز، ستوكي وشركاؤهما اس. ايه، وهي عضو في الجمعية السويسرية لمديري الأصول (سام) ومقرها في جنيف، للعمل في مملكة البحرين.

وتقوم نوتز، ستوكي وشركاؤهما اس. ايه. من خلال مركزها الرئيسي في جنيف سويسرا ومكاتبها في كل من لوكسمبورج وسنغافورة ولندن وزيوريخ وبرمودا بتقديم مجموعة واسعة من خدمات إدارة الأصول للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

وقال مدير إدارة التراخيص والسياسات في مصرف البحرين المركزي أحمد عبد العزيز البسام «شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا بشركات إدارة الأصول على نطاق عالمي. وقد احتضنت مملكة البحرين شركات إدارة الأصول الإقليمية والعالمية التي اختارت المملكة مركزا لها للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط».

وفي هذا الخصوص، قامت مملكة البحرين بتهيئة بيئة محفزة لنمو المؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي وشركات إدارة الأصول، ومقدمي خدمات العُهد المالية ترست، وذلك من خلال وضع وتطبيق لوائح وأنظمة متقدمة ومناسبة، وهذا ما شجع الكثير من المؤسسات المالية من جميع أنحاء العالم على تقديم خدماتها المالية من خلال إقامة قاعدة لعملياتها في مملكة البحرين.

الجدير بالذكر أن مصرف البحرين المركزي قد قام بمنح ما مجموعه 20 ترخيصا جديدا خلال عام 2011، أربعة منها كانت لمؤسسات عالمية لإدارة الأصول، بالمقارنة مع ما مجموعه 14 ترخيصا تم منحها في عام 2010.

من جهته، قال الشريك المدير ورئيس اللجنة التنفيذية لنوتز ستوكي «هيرويج فان هوف»: «إن نوتز ستوكي وشركاؤهما هي واحدة من أكبر المجموعات المستقلة لإدارة الأصول في أوروبا وهي تتمتع بتاريخ عريق (تأسست في 1964) وبسجل حافل من الإنجازات المتواصلة. وتقدم الشركة خدمات استشارية لإدارة المحافظ بالإضافة إلى الإدارة المطلقة للمحافظ والصناديق المتعددة المديرين. إننا نتمتع أيضا بوجود عالمي وبقاعدة قوية من العملاء، ولهذا كان من الطبيعي في مسيرة تطورنا أن نسعى لإقامة مركز لنا في هذه المنطقة».

وقالت رئيسة قسم الشرق الأوسط – وهي التي تم اختيارها لتكون المدير العام للمكتب التمثيلي في البحرين – ماريا صوفيا كورتي «بعد أن قمنا بإجراء دراسة جدوى عن المنطقة، وجدنا أن البيئة الرقابية والتنظيمية في مملكة البحرين توفر الإطار الأقوى في المنطقة لنموذج عملنا، وهذا ما أثر بشكل كبير على قرارنا في اختيار البحرين لتكون مركزا لوجودنا في منطقة الخليج – الشرق الأوسط. لقد سعدنا جدا بترحيب مصرف البحرين المركزي بوجودنا في المملكة، ونحن نتطلع لأن نكون مساهمين رئيسيين في مجالات الاستثمار البديل والخدمات التقليدية لإدارة الأصول».

*كبير محللي السلع بساكسو بنك

البنك المركزي يغطي صكوك تأجير إسلامية حكومية قصيرة الأجل

أعلن مصرف البحرين المركزي أنه تمت تغطية الإصدار رقم 77 LR477000HB60)) من صكوك التأجير الإسلامية الحكومية القصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين. وتبلغ قيمة الإصدار 20 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق 182 يوماً تبدأ في 19 يناير 2012 إلى 19 يوليو .2012 ويبلغ العائد المتوقع لهذه الصكوك 1,35% علما بأنه تمت تغطية الإصدار بنسبة .153

تقرير «تومسون رويترز» للاستثمار المصرفي في المنطقة لعام 2011:
إصدارات الأسهم المالية تنمو 47% إلى 10,2 مليارات دولار

كشفت تحليلات تقرير تومسون رويترز التي صدرت اليوم حول أداء الاستثمارات المصرفية في الشرق الأوسط لعام 2011 أن قيمة إصدارات الأسهم والسندات المالية بلغت 10,2 مليارات دولار أمريكي في العام الماضي بزيادة 47% عن 2010 الذي حقق إصدارات بقيمة 6,9 مليارات دولار أمريكي.

ويقدم التقرير بيانات تحليلية حول أداء قطاع الاستثمارات المصرفية في الشرق الأوسط في أسواق الأسهم والديون التقليدية والإسلامية. ويتضمن التقرير تصنيفات إقليمية حصرية للمصارف والجهات الاستشارية العاملة في الشرق الأوسط استنادا إلى حجم الصفقات والرسوم.

وتعليقا على التقرير، قال راسيل هاورث، العضو المنتدب للخدمات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في تومسون رويترز: «مما لا شك فيه أن أحداث الربيع العربي تعتبر من العوامل الرئيسية التي أثرت سلبا على أداء قطاع الاستثمارات المصرفية في الشرق الأوسط خلال هذا العام. وقد تجلى هذا التأثير بوضوح من خلال حجم التراجع في رسوم الاستثمار المصرفي والذي بلغ 271,6 مليون دولار أمريكي وما نتج عنه من تراجع في النشاط العام في أنحاء المنطقة مقارنة بـــ 2010».

وأظهر التقرير أن رسوم الاستثمار المصرفي في الشرق الأوسط بلغت 406,8 ملايين دولار أمريكي فقط خلال العام كله وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 40% مقارنة بـــ 2010 حيث بلغ حجم الرسوم 678,4 مليون دولار أمريكي.. وبلغ حجم رسوم الاندماجات والاستحواذات، التي تشكل نسبة 54% من اجمالي الرسوم، 221,2 مليون دولار أمريكي خلال الـــ12 شهرا الماضية متراجعة بنسبة 37% عن 2010. وسجلت رسوم الإقراض في الشرق الأوسط تراجعا بنسبة 66% في 2011 إلى 55,6 مليون مقارنة بـــ 2010. وبلغ حجم الرسوم المحصلة من القروض المشتركة والأصول المالية 47,8 مليون و82,1 مليون دولار أمريكي على التوالي.

وتصدر بنك «اتش.اس.بي.سي» تصنيف نشاط رسوم الإقراض والقروض المشتركة في الشرق الأوسط لعام 2011 محققا 8,6 ملايين و5,2 ملايين دولار أمريكي على التوالي. واحتل «غولدمان ساكس» قمة تصنيف رسوم الاندماجات والاستحواذات خلال العام بـــ 14 مليون دولار أمريكي في حين استحوذ «بنك

اوف أمريكا ميريل لينش» على 13% من رسوم الإصدارات المالية في الشرق الأوسط. وبحسب التقرير، بلغ حجم الاندماجات والاستحواذات المستهدفة في الشرق الأوسط 10,1 مليارات دولار أمريكي في 2011 بانخفاض قدره 43% عن 2010 حيث بلغ 17,7 مليار دولار أمريكي. وتصدرت العقارات قائمة القطاعات المستهدفة في الشرق الأوسط بـــ 2,6 مليار دولار أمريكي منخفضة بنسبة 26% عن 2010 الذي حققت خلاله 4,8 مليارات دولار.

وأشار التقرير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تصدرت قائمة الدول الأكثر نشاطا في الشرق الأوسط من حيث القطاعات المستهدفة بـــ 4 مليارات دولار أمريكي لـــ 39 من النشاط السنوي. وتصدر بنك بي ان بي باريبا تصنيف المشاركات في أي من عمليات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط بـــ 10,1 مليارات دولار أمريكي، في حين تصدر «آر بي اس» تصنيف الاندماجات والاستحواذات المستهدفة في الشرق الأوسط بـــ 980 مليون دولار أمريكي مستفيدا من الأعمال الاستشارية التي يقوم بها لصالح مؤسسة العوجان لصناعة المشروبات.

وشكلت الإصدارات المالية اللاحقة نسبة 62% من مجمل نشاط السنة في حين بلغت أعلى صفقة إصدارات أصول مالية 3,5 مليارات دولار أمريكي وكانت من نصيب بنك قطر الوطني. وتميز القطاع المالي كأكثر القطاعات نشاطا خلال العام حيث استحوذ على نسبة 70% من مجمل النشاط تلته قطاعات العقارات والمواد والطاقة والكهرباء مجتمعة بنسبة 24% من نشاط أسواق المال. وتصدرت شركة الراجحي للصرافة والاستثمار تصنيف أسواق الأصول المالية في الشرق الأوسط بعطاءات لاحقة تصل إلى 688 مليون دولار أمريكي لمشروع تطوير جبل عمر في السعودية.

ووفقا للتقرير، بلغت إصدارات الديون في الشرق الأوسط 29,5 مليار دولار أمريكي في عام 2011 منخفضة بنسبة 20% عن 2010. وساهمت إصدارات الشركات الحاصلة على تصنيف استثماري بنسبة 35% من مجمل نشاط الإقراض في الشرق الأوسط في 2011.

وبلغ حجم إصدارات الديون الإسلامية 23,9 مليار دولار أمريكي من 58 إصدارا بزيادة 66% عن 2010. وتصدرت ماليزيا للمرة الثانية قائمة الإصدارات الإسلامية حيث استحوذت على نسبة 63% من

النشاط. وشكلت قطاعات التمويل نسبة 66% من إصدارات الديون في الشرق الأوسط في 2011. وتصدرت مجموعة «سي آى إم بي» تصنيف إصدارات السندات في الشرق الأوسط في 2011 بـــ 27 إصدارا بقيمة 5,1 مليارات دولار أمريكي.

200 مليار دولار ميزانية الجهاز المصرفي

تراجع السيولة المحلية إلى 9.7 مليارات دينار نوفمبر الماضي

الأربعاء 18 يناير 2012 – أمل العرادي

تراجعت السيولة المحلية إلى 9.703 مليار دينار خلال شهر نوفمبر الماضي، مقارنة بما كانت عليه خلال أكتوبر من العام ذاته إذ بلغت السيولة 9.8 مليار دينار.

وبحسب أحدث المؤشرات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، انخفض حجم عرض النقد بمفهومه الواسع (ن 3) بما يقارب 2.4 % ليصل إلى 9.7 مليار دينار.

يشار إلى أن عرض النقد بمفهومه الواسع يعتبر أوسع مقياس للنقد المتداول، ويعد مؤشراً مستقبلياً على التضخم، ويقيس مستويات السيولة في الدولة.

ويأتي التراجع نتيجة على التراجع في حجم ودائع القطاع الخاص لتصل إلى 2.11 مليار دينار خلال نوفمبر، مقابل ما كانت عليه خلال أكتوبر 2.18 مليار دينار، إلى جانب انخفاض حجم قروض الأجل والتوفير إلى 5.35 مليار دينار بعد أن كانت تصل إلى 5.36 مليار دينار، وعليه فإن مجموع ودائع القطاع الخاص خلال نوفمبر الماضي بلغت 7.46 مليار دينار مقابل ما كانت عليه في أكتوبر من العام الماضي إذ وصلت إلى 7.55 مليار دينار.

وفي الصعيد ذاته تراجعت الودائع الحكومية إلى 1.8 مليار، وواكب موجة التراجع النقد المتداول خارج المصارف إلى 399 مليون دينار.

وتشير الأرقام إلى انخفاض حجم النقد بمفهومه الضيق (ن1) وهو الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف وودائع الخاص المحلية تحت الطلب، خلال نوفمبر إلى 2.511 مليار دينار مقارنة مع 2.587 مليار دولار في أكتوبر الماضي.

ويرجع سبب انخفاض(ن1) إلى تراجع حجم ودائع القطاع الخاص تحت الطلب إلى 2.112 مليار دينار إضافة إلى انخفاض حجم النقد المتداول خارج المصارف إلى 399 مليار دينار.

ورغم ذلك إلا أن محصلة التغيير في (ن1) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تشير إلى تحقيقها نمواً نسبته 7.23 %.

من جانب آخر سجل عرض النقد المتوسط (ن2) وهو يتكون من (ن1) إضافة إلى ودائع الأجل والتوفير للقطاع الخاص انخفاضا طفيفاً لتصل إلى 7.866 مليار دينار، مقابل ما كان عليه في أكتوبر إذ بلغ 7.956 مليار دينار.

وفيما يتعلق بميزانية الجهاز المصرفي وبحسب مصرف البحرين المركزي الجهة الرقابية على الجهاز المصرفي والمالي في البحرين، فإن ميزانية الجهاز المصرفي سجلت تراجعا طفيفا في ميزانيتها إذ بلغت 200 مليار دولار في نوفمبر الماضي، مقابل ما كانت عليه في أكتوبر حيث ارتفعت ميزانية الجهاز بعد سلسلة من الانخفاضات لتصل إلى 202 مليار دولار.

يذكر أن ميزانية الجهاز المصرفي تشكل ما يقارب من 9.25 مرة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء انخفاض ميزانية المصارف نتيجة الانخفاض في حجم الموجودات الأجنبية خلال شهر نوفمبر بنحو ملياري دولار لتصل إلى 151.738 مليار دولار بعد أن كانت 153.8 مليار دولار في أكتوبر وتمثل 76 % من إجمالية ميزانية المصارف.

ALWATAN
الوطن
يومية - سياسية - اقتصادية

أكدوا أن البحرين ستستفيد من خبرات «النقد الدولي:..«

اقتصاديون لـــ الوطن :الأرضية الاقتصادية للمملكة تجعلها قادرة على تخطّي أصعب المراحل

الأربعاء 18 يناير 2012 - 02:59

كتب – حسن عبدالنبي: أكد اقتصاديون أن المملكة تمتلك أرضية استثمارية قوية قادرة على تخطي المرحلة الحالية، خصوصاً متى ما خلص تقرير وفد يمثل بعثة صندوق النقد الدولي إلى نتيجة سلبية فيما يتعلق باقتصاد المملكة، بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية وبعض الأحداث التي مرت بها المملكة في الفترة الماضية. ولفتوا إلى أن التقرير سيكون إيجابياً في جانب التنمية البشرية، خصوصاً وأن المملكة متقدمة دولياً في هذا الجانب. من جانبه أشار وزير الطاقة د.عبدالحسين ميرزا إلى لقائه وفد صندوق النقد الدولي الذي يزور البحرين حالياً، حيث طلبوا الإطلاع على أحدث الصناعات التي تقوم بها المملكة في مجال النفط والغاز، وأبدوا إعجابهم بتقدم البحرين في هذا الجانب، نافياً أنهم طلبوا منه رفع الدعم المالي أو تقليله عن المحروقات. فيما قال الرئيس التنفيذي لشركة جفكون لتحسين الإنتاجية د.أكبر جعفري: إن زيارة وفد صندوق النقد الدولي للبحرين يأتي ضمن برنامج الزيارات الدورية، لتحديث البيانات السيادية كالبيانات المالية ومعدلات التنمية البشرية، والتي سيخرج بها تقرير صندوق النقد الدولي بصورة إيجابية، لكون المملكة متقدمة في هذا الجانب على المستوى الدولي .وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي قال جعفري "هنالك انخفاض كبير في معدلات التنمية الاقتصادية عالمياً، والبحرين جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية، وبطبيعة الحال سيكون هنالك تأثير. وهذه التأثيرات أكثرها من تبعات الأزمة المالية العالمية. ومن حسن الحظ أن البحرين لم تتعرض لانكماش اقتصادي، بل إلى تراجع في النمو مع بقائها في معدل الربحية ونمو يقدر بـــ 1.6%". وتوقع أن يخلص تقرير صندوق النقد الدولي في هذا الجانب إلى الاتجاه السلبي نحو المملكة. مؤكداً أن البحرين قادرة على تخطي هذه المرحلة، لكون اقتصاد المملكة يعتمد على التجارة الخارجية كالنفط والألمنيوم الذي يشكل 85% من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاعات التكميلية كالسياحة والفندقة وغيرها. واتفق الخبير

الاقتصادي د.رضا فرج مع د.جعفري في أن زيادة صندوق النقد الدولي هي زيارة رسمة تأتي في إطار زيارة الدول الأعضاء في الصندوق، للتعرف عن كثب على الإجراءات وعلى الخطط المستقبلية، معتبراً الزيارة إيجابية ستستفيد منها البحرين الكثير، من خلال الاستماع إلى التوجيهات والخبرات الدولية. وتوقع فرج أن يكون تقرير الأداء، الذي سيصدره الوفد حول المملكة، سلبياً نتيجة لتأثر المملكة بالأزمة المالية العالمية، إضافة إلى تأثير الأحداث الداخلية على الاقتصاد، مشيراً إلى أن البحرين ليست بمنأى عن أية تأثيرات عالمية، خصوصاً وأن 7 دول أوروبية انخفض تصنيفها مؤخراً. البنية الاقتصادية تستوعب المشروعات من جانبه قال النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين إبراهيم زينل: إن تقرير صندوق النقد الدولي سيكون إيجابياً بخصوص أداء البحرين الاقتصادي، خصوصاً وأن البنية الاقتصادية للمملكة قادرة على استيعاب مزيد من المشروعات التنموية والاستثمارية في شتى المجالات والقطاعات الاقتصادية المتعددة رغم بعض الخسائر نتيجة الأحداث الأخيرة التي مرت بالمملكة، مشيراً إلى أن القطاع الحكومي يقدم دوماً كافة سبل الدعم للقطاع الخاص .وأضاف زينل "كما إن المؤشرات الاقتصادية المعلنة تجعلنا نتفاءل بعودة الانتعاش إلى الاقتصاد البحريني نتيجةً لتضافر جهود ومساعي كافة الأطراف. فهناك العديد من الشواهد والمؤشرات التي تؤكد على ثقة أصحاب الأعمال والمستثمرين والشركات في بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، خصوصاً وأن المملكة مستمرة باستضافة الوفود التجارية والاستثمارية من مختلف الدول العربية والأجنبية في الفترة القريبة المقبلة. كما العديد من الشركات الكبرى حول العالم تعتزم اتخاذ مملكة البحرين مقراً إقليمياً لها في المنطقة". ولفت زينل إلى أن القطاع العقاري في المملكة عاود نشاطه، وستشهد البحرين مشاريع إنمائية وإسكانية ضخمة فضلاً عن خطط طموحة لتنمية البنية التحتية. كما سيشهد القطاع السياحي انتعاشة كبيرة مع عودة استضافة البحرين لسباقات الفورملا1، مشيراً إلى أن تقييم المناخ الاستثماري في أي بلد لا يكمن فحسب فيما تنص عليه التشريعات من حوافز وتسهيلات، بل يتجسد بصورة بالغة الفاعلية في ثقة أبناء هذا البلد أنفسهم باقتصاد بلدهم. فبهذه الثقة تعزز ثقة المستثمر الأجنبي وبالتالي يتعزز وضع الاستثمار في هذا البلد، وانطلاقاً من ذلك فإن البحرين مازالت تجذب كثيراً من الاستثمارات الأجنبية، كما إن هناك جهود مكثفة للترويج لمناخ وبيئة الاستثمار في البحرين. وأشار إلى إطلاق الغرفة مبادرات عدة في سبيل التخفيف من التداعيات الاقتصادية للأحداث، خصوصاً قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنوع من الدعم لهذه المؤسسات وقطاعات التجزئة والسياحة والصناعة. كما إن الدعم الخليجي للبحرين والبالغ 10 مليارات دولار سيعزز لا شك من وضعية الاقتصاد البحريني. لا تعليق من رئيس البعثة من جانبه رفض ممثل بعثة صندوق النقد الدولي مسؤول قسم دول مجلس التعاون الخليجي بالصندوق ديفيد روبنسون، التعليق في اتصال مع (الوطن)

حول زيارته التشاورية الدورية مع الجهات المحلية المعنية بالشأن الاقتصادي والتعرف على سلامة الوضعين المالي والاقتصادي.

أشادوا بحكمة الملك بالدفع نحو التغيير الإيجابي:..
اقتصاديون:التعديلات تبشر بعودة الاقتصاد لوضعه الطبيعي

الثلاثاء 17 يناير 2012 - 02:42

كتب - محرر الشؤون الاقتصادية: أكد اقتصاديون ورجال أعمال أن التعديلات الدستورية التي أعلن عنها جلالة الملك ستحدث أثراً طيباً في ضبط الوضع السياسي وإعادة الاستقرار والتهدئة في البلاد، وشددوا على أنها ستطمئن المستثمرين المحليين والأجانب بعودة المملكة لمكانها ووضعها الطبيعي، وأشادوا بحكمة عاهل البلاد المفدى بالدفع نحو التغيير الإيجابي. وأوضحوا أن الخطاب السامي ركز في مضمونه على دعم عملية التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين، وتوزيع مكتسبات تلك التنمية على جميع المناطق بعدالة، لأن بناء قاعدة اقتصادية قوية يعتمد على الاستقرار الاقتصادي، والمحصلة تضمن للأجيال المقبلة حقوقها في العيش الكريم. ومن جانبه، قال الخبير الاقتصادي رضا فرج: "بكل تأكيد ما جاء به خطاب عاهل البلاد المفدى حول التعديلات الدستورية يسير بالبلاد والوضع نحو التهدئة وإعادة الاستقرار وأمان البلد، الأمر الذي سيكون له تأثيره الإيجابي على الجانب الاقتصادي، فرأس المال جبان والأمان والاستقرار هو المناخ المناسب لاستقطابه سواء من قبل المستثمرين المحليين أو لجذب الاستثمار الخارجي، وهذا يعيد ربط المملكة بجذب الاستثمارات الخارجية". وأضاف فرج" :حكمة جلالة الملك بالدفع نحو هذا التغيير تمثل خطوة مهمة للاستقرار السياسي للمملكة، وعلى الجميع البدء بالنظر في الجانب الإيجابي والنظر لمصلحة الأجيال القادمة عبر البناء والتنمية وزيادة النمو الاقتصادي، فالمهم اليوم هو البناء للأجيال القادمة الذي يتطلب مساهمة الكل، فمصلحة الجميع تذوب وسط مصلحة الفرد". من ناحيته، أكد الخبير الاقتصادي د.يوسف المشعل أن جلالة الملك طمأن الجميع سواء عبر الدعوة لعقد حوار التوافق الوطني، أو تشكيل لجنة تقصي الحقائق، والآن التأكيد على تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني عبر تنفيذ أهم ما جاء به

الحوار في الشأن السياسي وهو التعديلات الدستورية. وشدد المشعل على أن ما جاء به عاهل البلاد المفدى يمثل تطمينات للقطاع الاقتصادي البحريني، ولجميع المستثمرين المحليين والأجانب بأن الإصلاح السياسي موجود وأنه يسير بخطوات متوازنة ومتسقة، وهذا هو ما يوفر شعور الأمن والأمان للقطاع الاقتصادي، وأوضح أن التغييرات الدستورية التي أعلنها جلالة الملك أعطت القرار الأول والأخير لممثلي الشعب في ما يختص بإقرار ميزانية الدولة وفي ما يختص بإعطاء الثقة للحكومة وبرنامجها وهذا كله يصب في صالح العملية الاقتصادية. وأضاف الخبير الاقتصادي: "ميزانية الدولة هي الاقتصاد الوطني للبحرين، وبرنامج الحكومة يتمثل في كيفية فرض هذه الميزانية وكيفية توزيعها على بنود كثيرة، وهذا هو الدور الذي ينشط الدورة الاقتصادية للوطن، كما إن السياسة مربوطة بالاقتصاد وهذه الأمور عند تحليلها تصب في صالح القطاع الاقتصادي الذي هو الشريان الحيوي لمصلحة المواطن في كل شيء". كما قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد الأمين: "أثلج جلالة الملك قلوبنا بخطابه، خصوصاً أن مجمل خطابه ونقاطه المفصلية تلامس الواقع المعيشي للمواطنين، وتحقيق هذا الجانب في الحياة ينعكس بطبيعة الحال على الوضع الاقتصادي، حيث إن متطلبات النمو الاقتصادي هو التنمية المعيشية أيضاً ."وعبر الأمين عن اعتزازه وتقديره بالرؤية الملكية الثاقبة واستشرافها للمستقبل وحرص جلالة الملك المستمر على السير بسفينة الإصلاح نحو التقدم بثبات إلى تحقيق آفاق واعدة لما فيه الخير لمستقبل المواطنين. وأكد أن الاستمرار في التطور الاقتصادي المستدام يستلزم عملاً جماعياً في ظل بيئة مستقرة متسامحة وتجنب إقصاء أي طرف، خصوصاً أن البحرين تمتلك الكثير من الأرضيات المشتركة، وهذا ما جاء في حوار التوافق الوطني الذي شارك فيه كافة أطياف الشعب البحريني، وهو مدعاة للفخر ورمز للوحدة الوطنية التي على أساسها نبني لمستقبل زاهر ونهضة اقتصادية عريقة. وحول حديث جلالة الملك عن الصلاحيات التي سيتمتع بها مجلس النواب والتي تعكس رغبة وإرادة شعبية، وتضيف مسؤوليات وأمانة كبيرة على عاتق النواب لتحقيق طموحات أبناء المملكة، أشار عضو مجلس إدارة الغرفة إلى أن النواب في المرحلة المقبلة مدعوّين لتوحيد الصفوف والابتعاد عن التنافر وإثارة النعرات الطائفية وغيرها، وعليهم أن يضعوا نصب أعينهم الارتقاء بالفرد البحريني من خلال تحقيق وتلبية طموحاته والتي تشكل قاعدة مهمة يتأتى منها النمو الاقتصادي. ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة جفكون لتحسين الإنتاجية د.أكبر جعفري إن عاهل البلاد لامس اليوم حقيقة الحل المطلوب للرقي بالمملكة على جميع الأصعدة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغيرها، وبين أن الكلمات التي عبر عنها في الخطاب السامي ركزت على أهمية تعزيز اللحمة الوطنية والعيش المشترك والتعاون لرفعة البحرين ونهضتها. وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة جفكون أن عاهل البلاد المفدى قدم مفهوماً شجاعاً

وقوياً في مرحلة مهمة من تاريخ المملكة، حيث إنه ركز على بناء مملكة البحرين المعاصرة المعتمدة والمبنية على العدل والمساواة وتوزيع مكتسبات التنمية على جميع مناطق المملكة بعدالة معتمداً بذلك على مشاركة المواطنين في صناعة القرار من خلال قوانين تترجم طموحاتهم وتطلعاتهم، وأشار إلى أن هذا التطلع يعطي الحياة الاقتصادية في المملكة دفعة قوية نحو التقدم والتطور بأبناء شعبها. وأكد جعفري أهمية خطاب جلالة الملك من حيث التوقيت والمضمون لدعم النمو الاقتصادي في المملكة حيث قال جلالته: "إننا داعمون ومساعدون بكل ما أوتينا من قوة أن نبني لمسار وطني ولمستقبل أفضل للأجيال القادمة، والحفاظ على أن اللحمة الوطنية في مملكة البحرين راسخة الجذور"، وأوضح أن هذا الخطاب الملكي وجه عدة رسائل إيجابية لجميع فئات المجتمع البحريني، كما ركز في مضمونه على دعم التنمية الاقتصادية في المملكة. وقال رئيس جفكون: "إن التعديلات الدستورية ستعزز التوازن بين المجلسين، وأن الاستقرار السياسي تبنى عليه قاعدة اقتصادية قوية، تضمن فيها المملكة حقوق الأجيال المقبلة."

البلاد
يومية سياسية جامعة

نوتز ستوكي" تحصل على ترخيص من "المركزي"

الأربعاء 18 يناير 2012

المنامة– مصرف البحرين المركزي: منح مصرف البحرين المركزي (المصرف المركزي) ترخيص مكتب تمثيلي لشركة نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه، وهي عضو في الجمعية السويسرية لمديري الأصول (سام) ومقرها في جنيف؛ للعمل في مملكة البحرين.

تقوم نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه. من خلال مركزها الرئيس في جنيف سويسرا ومكاتبها في كل من لوكسمبورغ وسنغافورة ولندن وزيورخ وبرمودا بتقديم مجموعة واسعة من خدمات إدارة الأصول للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

وقال مدير إدارة التراخيص والسياسات في مصرف البحرين المركزي أحمد البسام "يسعدنا أن نرحب بقرار نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه باختيارها مملكة البحرين لتكون أول مركز لها في المنطقة".

وأضاف "شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا بشركات إدارة الأصول على نطاق عالمي.

واحتضنت مملكة البحرين شركات إدارة الأصول الإقليمية والعالمية التي اختارت البحرين مركزا لها للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط. وفي هذا الخصوص، قامت مملكة البحرين بخلق بيئة محفزة لنمو

المؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي وشركات إدارة الأصول، ومقدمي خدمات العهد المالية "ترست" وذلك من خلال وضع وتطبيق لوائح وأنظمة متقدمة ومناسبة، وهذا ما شجع الكثير من المؤسسات المالية من جميع أنحاء العالم على تقديم خدماتها المالية من خلال إقامة قاعدة لعملياتها في مملكة البحرين.

يذكر أن مصرف البحرين المركزي قد قام بمنح ما مجموعه 20 ترخيصا جديدا خلال العام 2011، أربعة منها كانت لمؤسسات عالمية لإدارة الأصول، مقارنة بما مجموعه 14 ترخيصا تم منحها في العام 2010".

من جهته، قال الشريك المدير ورئيس اللجنة التنفيذية لنوتز ستوكي هيرويج فان هوف "نحن سعداء لحصولنا على ترخيص من مصرف البحرين المركزي لفتح مكتب تمثيلي في البحرين. إن نوتز، ستوكي وشركاؤهما هي واحدة من أكبر المجموعات المستقلة لإدارة الأصول في أوروبا، وهي تتمتع بتاريخ عريق (تأسست في 1964) وبسجل حافل من الإنجازات المتواصلة. تقدم الشركة خدمات استشارية لإدارة المحافظ، إضافة إلى الإدارة المطلقة للمحافظ والصناديق المتعددة المديرين. إننا نتمتع أيضا بتواجد عالمي وبقاعدة قوية من العملاء، ولهذا كان من الطبيعي في مسيرة تطورنا أن نسعى لإقامة مركز لنا في هذه المنطقة".

وقالت رئيسة قسم الشرق الأوسط ماريا صوفيا كورتي، وهي التي تم اختيارها لتكون المدير العام للمكتب التمثيلي في البحرين "بعد أن قمنا بإجراء دراسة جدوى عن المنطقة، وجدنا أن البيئة الرقابية والتنظيمية في مملكة البحرين توفر الإطار الأقوى في المنطقة لنموذج عملنا، وهذا ما أثر بشكل كبير على قرارنا في اختيار البحرين لتكون مركزا لتواجدنا في منطقة الخليج / الشرق الأوسط. لقد سعدنا جدا بترحيب مصرف البحرين المركزي بوجودنا في المملكة، ونحن نتطلع لأن نكون مساهمين رئيسيين في مجالات الاستثمار البديل، والخدمات التقليدية لإدارة الأصول".

200 مليار دولار ميزانية الجهاز المصرفي

تراجع السيولة المحلية إلى 9.7 مليارات دينار نوفمبر الماضي

يناير 2012 – أمل العرادي الأربعاء 18

تراجعت السيولة المحلية إلى 9.703 مليار دينار خلال شهر نوفمبر الماضي، مقارنة بما كانت عليه خلال أكتوبر من العام ذاته إذ بلغت السيولة 9.8 مليار دينار.

وبحسب أحدث المؤشرات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، انخفض حجم عرض النقد بمفهومه الواسع (ن 3) بما يقارب 2.4 % ليصل إلى 9.7 مليار دينار.

يشار إلى أن عرض النقد بمفهومه الواسع يعتبر أوسع مقياس للنقد المتداول، ويعد مؤشراً مستقبلياً على التضخم، ويقيس مستويات السيولة في الدولة.

ويأتي التراجع نتيجة على التراجع في حجم ودائع القطاع الخاص لتصل إلى 2.11 مليار دينار خلال نوفمبر، مقابل ما كانت عليه خلال أكتوبر 2.18 مليار دينار، إلى جانب انخفاض حجم قروض الأجل والتوفير إلى 5.35 مليار دينار بعد أن كانت تصل إلى 5.36 مليار دينار، وعليه فإن مجموع ودائع القطاع الخاص خلال نوفمبر الماضي بلغت 7.46 مليار دينار مقابل ما كانت عليه في أكتوبر من العام الماضي إذ وصلت إلى 7.55 مليار دينار.

وفي الصعيد ذاته تراجعت الودائع الحكومية إلى 1.8 مليار، وواكب موجة التراجع النقد المتداول خارج المصارف إلى 399 مليون دينار.

وتشير الأرقام إلى انخفاض حجم النقد بمفهومه الضيق (ن1) وهو الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف وودائع الخاص المحلية تحت الطلب، خلال نوفمبر إلى 2.511 مليار دينار مقارنة مع 2.587 مليار دولار في أكتوبر الماضي.

ويرجع سبب انخفاض(ن1) إلى تراجع حجم ودائع القطاع الخاص تحت الطلب إلى 2.112 مليار دينار إضافة إلى انخفاض حجم النقد المتداول خارج المصارف إلى 399 مليار دينار.

ورغم ذلك إلا أن محصلة التغيير في (ن1) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تشير إلى تحقيقها نمواً نسبته 7.23 %.

من جانب آخر سجل عرض النقد المتوسط (ن2) وهو يتكون من (ن1) إضافة إلى ودائع الأجل والتوفير للقطاع الخاص انخفاضا طفيفاً لتصل إلى 7.866 مليار دينار، مقابل ما كان عليه في أكتوبر إذ بلغ 7.956 مليار دينار.

وفيما يتعلق بميزانية الجهاز المصرفي وبحسب مصرف البحرين المركزي الجهة الرقابية على الجهاز المصرفي والمالي في البحرين، فإن ميزانية الجهاز المصرفي سجلت تراجعا طفيفا في ميزانيتها إذ بلغت 200 مليار دولار في نوفمبر الماضي، مقابل ما كانت عليه في أكتوبر حيث ارتفعت ميزانية الجهاز بعد سلسلة من الانخفاضات لتصل إلى 202 مليار دولار.

يذكر أن ميزانية الجهاز المصرفي تشكل ما يقارب من 9.25 مرة من الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء انخفاض ميزانية المصارف نتيجة الانخفاض في حجم الموجودات الأجنبية خلال شهر نوفمبر بنحو ملياري دولار لتصل إلى 151.738 مليار دولار بعد أن كانت 153.8 مليار دولار في أكتوبر وتمثل 76 % من إجمالية ميزانية المصارف.

بحث التطورات المالية والاقتصادية بين دول التعاون واليورو

الأربعاء 18 يناير 2012

الكويت – كونا: تستضيف أبوظبي يوم غد الخميس اجتماع كبار المسؤولين في البنك المركزي الاوروبي ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يستضيفه مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

ومن المقرر ان يدير الجلسة الاولى للحوار محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح والتي ستتناول آخر التطورات المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون ودول منطقة اليورو. كما سيعقد اليوم الاربعاء الاجتماع " 13" لمجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي والمقرر انعقاده بمدينة أبوظبي ويضم مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الاعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي وهي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة

الكويت.

ومن المقرر ان يواصل مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي في هذا الاجتماع أعماله ومناقشاته لاستكمال البناء المؤسسي والتنظيمي للمجلس النقدي الخليجي، بما في ذلك إعداد نظمه الاساسية ولوائحه التنظيمية ومتطلبات إقامة الجهاز التنفيذي للمجلس الامر الذي سيتيح له المجال لكي يضطلع بمهامه الواردة في نظامه الاساسي.

واوضح بيان اصدره بنك الكويت المركزي ان مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي سيتناول موضوع الجهة الاستشارية التي سيتم تكليفها بإعداد دراسة شاملة ومتكاملة للمتطلبات اللازمة لعمل المجلس النقدي الخليجي وسيناقش المجلس آخر التطورات بشأن اختيار الجهة التي ستصمم شعار المجلس النقدي الخليجي.

مع انخفاض إنتاج النفط وتذبذب أسعاره

دراسة تتوقع تباطؤ النمو الإجمالي الخليجي إلى 4٪ في 2012

العدد- 8318 - 1/17/2012

-
-

توقعت دراسة اقتصادية أن يتباطئ بإجمالي الناتج المحلي (الاسمي) في جميع الاقتصادات الخليجية في عام 2012 نظراً لانخفاض إنتاج النفط مع احتمال ارتفاع متوسط أسعار النفط نتيجة لتراجع إمدادات ليبيا وستؤثر التغيرات السياسية على هبوط وارتفاع أسعار النفط. وقد ينخفض تأثير الغاز الطبيعي على

معدلات النمو في قطر نتيجة لتجميد الدولة العديد من عمليات التنمية حيث حققت جميع أهدافها الحالية. ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 4٪ في 2012 حيث لا تزال الشكوك الخاصة بالديون السيادية في منطقة اليورو تخيم على أجواء الاقتصاد العالمي. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل سعر برميل النفط الواحد نحو 100 دولار في حالة عدم تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ. وتبعاً لهذا الافتراض نتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 1 36 تريليون دولار في عام 2012 وأن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) لدولة الإمارات إلى 344 مليار دولار (1.26 تريليون درهم) في 2012.

قال الدكتور غياث غوكنت كبير الاقتصاديين في بنك أبوظبي الوطني في مقدمة دراسة بعنوان التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي 2012 إن الأحداث التي شهدها العالم خلال العام الماضي مثل ارتفاع أسعار النفط وموجات تسونامي والزلازل التي ضربت اليابان والتحديات المالية في الاقتصادات المتقدمة أثرت على حركة النمو في العالم في عام 2011، كذلك أثرت المخاوف بشأن الديون وإمكانية إفلاس عدد من مُصدري السندات السيادية خاصة في منطقة اليورو سلباً على وضع الأسواق وفي 28 أغسطس2011 تم خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة منذ عام 1941 من AAA إلى +AA وذلك عقب الجدل السياسي حول سبل خفض العجز في الميزانية. وفي خطوة غير مسبوقة أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 9 أغسطس عن إبقاء معدلات الفائدة دون تغيير ما بين صفر وربع نقطة مئوية تحسباً لانخفاض معدلات الفائدة بحلول منتصف عام 2013 وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية كما قرر في سبتمبر إتباع خطة جديدة أطلق عليها العملية تويست وتمديد متوسط استحقاق الأوراق المالية حتى نهاية يونيو 2012. وتهدف هذه التدابير لتحفيز الاقتصاد الأمريكي من خلال خفض أسعار الفائدة على الأمد الطويل والتصدي للآثار السلبية الناجمة عن القوانين المالية الصارمة.

وكانت الدراسة في بيان تلقاه مركز معلومات مباشر مفيدًا فيه الدكتور غياث غوكنت أن الشكوك الاقتصادية في أوروبا تطال اليورو نظراً لاستمرار العقبات والتحديات التي تواجه دول منطقة اليورو ومن ضمن هذه التحديات مثل ضعف التنافسية الذي يعكسه العجز في الحسابات الجارية وارتفاع الديون وضعف النمو. وقامت وكالة ستاندر آند بورز بخفض التصنيف السيادي لعدد من الدول الأوروبية وهو الأمر الذي زاد من الشكوك بشأن قدرة بقية الدول على سداد ديونها وانعكس ذلك سلباً على النظام المصرفي ومشاريع الاستثمار في منطقة اليورو.

وحاول صناع القرار استباق الأحداث من خلال إعلان تدابير جديدة وتم تعزيز الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي الذي تأسس في مايو 2010 لدعم الاقتصادات. بالإضافة إلى ذلك اقترحت خطة لمعالجة أزمة ديون اليونان لخصم 50٪ على ديونها المتعثرة وتهدف هذه الخطة لخفض حجم الديون السيادية اليونانية إلى 120٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020. وفي مارس 2011 قدر صندوق النقد الدولي حجم ديون اليونان بنحو 153٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع أن يصل إلى 180٪ بحلول عام 2020.

- **منح 20 ترخيصا في 2011.. أربعة منها لمؤسسات عالمية لإدارة الأصول**
- **لـــ «نوتز ستوكي» السويسرية المصرف المركزي» يمنح ترخيصاً»**

العدد- 8318 - 1/17/2012

مقر المصرف المركزي

منح مصرف البحرين المركزي ترخيص مكتب تمثيلي لشركة نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه.، وهي عضو في الجمعية السويسرية لمديري الأصول «سام» ومقرها في جنيف، للعمل في مملكة البحرين. تقوم نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه. من خلال مركزها الرئيسي في جنيف سويسرا ومكاتبها في كل من لوكسمبورغ وسنغافورة ولندن وزيورخ وبرمودا بتقديم مجموعة واسعة من خدمات إدارة الأصول للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

وقال أحمد عبد العزيزالبسام، مدير إدارة التراخيص والسياسات في مصرف البحرين المركزي – في بيان صحفي–»يسعدنا أن نرحب بقرار نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه باختيارها مملكة البحرين لتكون أول مركز لها في المنطقة.

وأضاف «لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا بشركات إدارة الأصول على نطاق عالمي. وقد احتضنت مملكة البحرين شركات إدارة الأصول الإقليمية والعالمية التي اختارت البحرين مركزا لها

للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط. وفي هذا الخصوص، قامت مملكة البحرين بخلق بيئة محفزة لنمو المؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي وشركات إدارة الأصول، ومقدمي خدمات العهد المالية «ترست» وذلك من خلال وضع وتطبيق لوائح وأنظمة متقدمة ومناسبة، وهذا ما شجع الكثير من المؤسسات المالية من جميع أنحاء العالم على تقديم خدماتها المالية من خلال إقامة قاعدة لعملياتها في مملكة البحرين. ومن الجدير بالذكر أن مصرف البحرين المركزي قد قام بمنح ما مجموعه 20 ترخيصا جديدا خلال عام 2011، أربعة منها كانت لمؤسسات عالمية لإدارة الأصول، بالمقارنة مع ما مجموعه 14 ترخيصا تم منحها في عام 2010».

ومن جهته، قال هيرويج فان هوف، الشريك المدير ورئيس اللجنة التنفيذية لنوتز ستوكي «نحن سعداء لحصولنا على ترخيص من مصرف البحرين المركزي لفتح مكتب تمثيلي في البحرين. إن نوتز، ستوكي وشركاؤهما هي واحدة من أكبر المجموعات المستقلة لإدارة الأصول في أوروبا وهي تتمتع بتاريخ عريق «تأسست في 1964» وبسجل حافل من الإنجازات المتواصلة. تقدم الشركة خدمات استشارية لإدارة المحافظ بالإضافة إلى الإدارة المطلقة للمحافظ والصناديق المتعددة المديرين. إننا نتمتع أيضا بتواجد عالمي وبقاعدة قوية من العملاء، ولهذا كان من الطبيعي في مسيرة تطورنا أن نسعى لإقامة مركز لنا في هذه المنطقة».

وقالت ماريا صوفيا كورتي، رئيسة قسم الشرق الأوسط وهي التي تم اختيارها لتكون المدير العام للمكتب التمثيلي في البحرين «بعد أن قمنا بإجراء دراسة جدوى عن المنطقة، وجدنا إن البيئة الرقابية والتنظيمية في مملكة البحرين توفر الإطار الأقوى في المنطقة لنموذج عملنا، وهذا ما أثر بشكل كبير على قرارنا في اختيار البحرين لتكون مركزا لتواجدنا في منطقة الخليج / الشرق الأوسط. لقد سعدنا جدا بترحيب مصرف البحرين المركزي بوجودنا في المملكة، ونحن نتطلع لأن نكون مساهمين رئيسيين في مجالات الاستثمار البديل والخدمات التقليدية لإدارة الأصول».

•

البنك الدولي يحذر من التباطوء الاقتصادي

العدد- 8318 - 1/18/2012

ا ف ب: حذر البنك الدولي امس الثلاثاء من التباطوء في الاقتصاد العالمي الذي يخشى كما قال ان يؤثر بقوة على الدول النامية.

وتعطي التوقعات الاقتصادية للبنك الدولي ارتفاعا في صافي الناتج المحلي العالمي 2,5% في العام 2012 بعد نمو قدره بمعدل 2,7% في العام 2011.

وهذا التوقع الجديد هو اقل من 1,1 نقطة لما نشره البنك في يونيو عندما عول ايضا على نمو في الاقتصاد العالمي.

وحسب البنك الدولي فان النمو سوف يتحسن في العام 2013 وسيصل الى 3,1%.

واعتبر اقتصاديو البنك الدولي ان "تباطوء النمو اصبح من الان وصاعدا ملموسا في تراجع المبادلات العالمية وتخفيض اسعار السلع الاساسية.

واعتبروا ان تقدم حجم المبادلات العالمية قد تراجع بمعدل 6,6% في العام 2011 (مقابل 12,4% في 2010 وهو عام النهوض الاقتصاد العالمي) وهو سيواصل تراجعه في العام 2012 ليصل الى 4,7%.
وحذر البنك الدولي من انه يتوجب على "الدول النامية ان تستعد لمخاطر تراجع جديدة في حين ان ازمة الديون في منطقة اليور وضعف النمو في عدد كبير من الاقتصادات الناشئة الكبرى يؤثر سلبا على توقعات النمو في العالم".

- **شركة سويسرية تحصل على ترخيص من مصرف البحرين المركزي**

الوسط – المحرر الاقتصادي

قال مصرف البحرين المركزي في بيان له أمس الثلثاء (17 يناير/ كانون الثاني 2012) إنه منح ترخيصاً لمكتب تمثيلي لشركة نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه.، وهي عضو في الجمعية السويسرية لمديري الأصول (سام) ومقرها في جنيف، للعمل في مملكة البحرين.

وأضاف البيان «تقوم نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه. من خلال مركزها الرئيسي في جنيف سويسرا ومكاتبها في كل من لوكسمبورغ وسنغافورة ولندن وزيورخ وبرمودا بتقديم مجموعة واسعة من خدمات إدارة الأصول للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات».

ونقل البيان عن مدير إدارة التراخيص والسياسات في مصرف البحرين المركزي أحمد البسام قوله: «يسعدنا أن نرحب بقرار نوتز، ستوكي وشركاؤهما إس. إيه باختيارها مملكة البحرين لتكون أول مركز لها في المنطقة».

وأضاف «لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بشركات إدارة الأصول على نطاق عالمي. وقد احتضنت مملكة البحرين شركات إدارة الأصول الإقليمية والعالمية التي اختارت البحرين مركزاً لها للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط. وفي هذا الخصوص، قامت مملكة البحرين بخلق بيئة محفزة لنمو المؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي وشركات إدارة الأصول، ومقدمي خدمات العهد المالية «ترست» وذلك من خلال وضع وتطبيق لوائح وأنظمة متقدمة ومناسبة، وهذا ما شجع الكثير من المؤسسات المالية من جميع أنحاء العالم على تقديم خدماتها المالية من خلال إقامة قاعدة لعملياتها في مملكة البحرين».

وذكر البيان أن مصرف البحرين المركزي قد قام بمنح ما مجموعه 20 ترخيصاً جديداً خلال العام 2011، أربعة منها كانت لمؤسسات عالمية لإدارة الأصول، بالمقارنة مع ما مجموعه 14 ترخيصاً تم منحها في العام 2010».

ومن جهته، قال الشريك المدير ورئيس اللجنة التنفيذية لنوتز ستوكي، هيرويج فان هوف: «حصلنا على ترخيص من مصرف البحرين المركزي لفتح مكتب تمثيلي في البحرين. إن نوتز، ستوكي وشركاؤهما هي واحدة من أكبر المجموعات المستقلة لإدارة الأصول في أوروبا وهي تتمتع بتاريخ عريق (تأسست في 1964) وبسجل حافل من الإنجازات المتواصلة. تقدم الشركة خدمات استشارية لإدارة المحافظ بالإضافة إلى الإدارة المطلقة للمحافظ والصناديق المتعددة المديرين. إننا نتمتع أيضاً بتواجد عالمي وبقاعدة قوية من العملاء، ولهذا كان من الطبيعي في مسيرة تطورنا أن نسعى لإقامة مركز لنا في هذه المنطقة»

البحرين تستضيف لجنة مديري المعاهد والكليات المصرفية في مجلس التعاون

معاهد خليجية تصرف 43 مليون دولار لتدريب القطاع المصرفي والمالي

المنامة – عباس سلمان

اجتماع مديري المعاهد والكليات المصرفية والمالية في
دول الخليج

قال المدير العام في المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي جمعان الوقداني إن المعاهد والكليات المعتمدة في دول الخليج العربية، ومن ضمنها البحرين، صرفت 46 مليون دولار على التدريب

في القطاع المصرفي والمالي في العام 2011، وتوقع أن يرتفع حجم الإنفاق بنسبة تصل إلى 10 في المئة في العام 2012.

كما قال إن المعهد المصرفي في المملكة العربية السعودية ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية سيوقعان اتفاقية يتم بموجبها تدريب 35 قيادياً من البحرين والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في جامعة فرجينيا بكلية داردن لإدارة الأعمال على برنامج القيادة الذي يبدأ في 16 مايو/ أيار في مقر الكلية بالولايات المتحدة الأميركية.

وكان الوقداني يتحدث على هامش اجتماع لمديري المعاهد والكليات المصرفية والمالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي إحدى اللجان المنبثقة عن لجنة محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول الست، والذي عقد أمس الثلاثاء (17 يناير/ كانون الثاني 2012) في فندق ك (K).

وبين أن إجمالي البرامج التدريبية للمعاهد في دول المجلس الست بلغ 2235 برنامجاً، وأن عدد المشتركين نحو 35 ألف مشارك في العام 2011. أما الخريجون من البرامج الأكاديمية، ومدتها عامان إلى 3 أعوام، فقد بلغ عددهم 4537 خلال السنوات الثلاث الماضية.

ويبلغ عدد العاملين في دول المجلس في القطاع المصرفي والمالي، والذي يضم أيضاً شركات التأمين والإيجار، 109 آلاف موظف.

وقال الوقداني «هناك عمل مشترك وتعاون بين دول المجلس لتوقيع مذكرة تفاهم يتم بموجبها دراسة المعايير اللازمة لتحديد القدرات في القطاع المصرفي والمالي، وتكليف معهد البحرين بوضع تصور لهذه المذكرة التي سيتم توقيعها خلال 3 أشهر بين المعاهد والكليات في دول الخليج».

وأفاد «بلغت مصروفات المعاهد والكليات في دول الخليج 43 مليون دولار خلال العام 2011، بزيادة 6 في المئة عن 2010، ويتوقع أن ترتفع بنسبة 6 إلى 10 في المئة خلال العام 2012، «لأن الوضع الاقتصادي في دول المجلس ومؤشر الازدهار سيتطلب ضخ قدرات أكثر فيه. الإنفاق الرأس مالي في 2011 – مثل الأجهزة والأنظمة – بلغ 3 ملايين دولار، أي أن مجموع الإنفاق في 2011 بلغ نحو 46 مليون دولار».

ورداً على سؤال بشأن كيفية التمويل، فرد بأن كل معهد له آلية معينة في التمويل مختلف عن المعاهد الأخرى, وأن البعض يتم تمويله من القطاع المصرفي والمالي مباشرة والبعض الآخر من المصارف المركزية والبعض الآخر خليط منهما. أما بالنسبة إلى البحرين فيتم التمويل عن طريق اقتطاع واحد في المئة من الموظفين، وكذلك الرسوم التي يفرضها المعهد.

وقد تم تدريب 35 ألف موظف في العام 2011، أو نحو 30 في المئة من المجموع الكلي للعاملين في القطاع. أما في 2012، فإن العدد يتوقع أن يزيد بنحو 10 في المئة.

اتفاقيات تعاون

ومن جهة أخرى، قال الوقداني إن المعهد المصرفي في السعودية ومعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية سيوقعان اتفاقية بشأن برنامج القيادة الذي يتم تعاون فيه مع جامعة فرجينا كلية داردن لإدارة الأعمال.وسيبدأ البرنامج في 22 أبريل/ نيسان وينتهي في 16 مايو/ أيار في مقر الكلية في الولايات المتحدة الأميركية، «وهو برنامج قيادي يخدم شريحة الإدارة الوسطى والعليا، وتم اختيار الجامعة باعتبارها من أفضل 3 جامعات عالمية في برامج القيادة والإدارة». وسيتم تدريب 35 قيادياً محتملاً من البحرين والسعودية والإمارات.

كما سيتم توقيع بين كلية التدريب في سلطنة عمان ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بشأن التدريب على التمويل الإسلامي، إذ تعد البحرين واحدة من أفضل المراكز بالنسبة إلى الصيرفة الإسلامية. ويعمل في البحرين نحو 25 مصرفاً إسلامياً جنباً إلى جنب مع العشرات من المصارف التجارية التقليدية ومصارف التمويل.

العمل الخليجي المشترك

وتحدث الوقداني عن الاجتماع فأوضح أنه جاء «تكملة لمشوار اللجنة التي تحرص على تطوير العمل المشترك بين المعاهد والاستفادة من الدراسات المالية والفنية بين هذه المعاهد».

وقال «هذه الاجتماعات مهمة بالنسبة للمدراء لتطوير العمل المشترك، وتطوير البرامج وأيضاً الاستفادة من الطاقات الفنية والبشرية في دول مجلس التعاون لمقابلة احتياجات القطاع المصرفي والمالي في دول

المجلس، خاصة في ظل اقتصاد متطور، وإنه في ظل خدمات مالية تعد الأفضل في العالم لابد أن تكون هناك عملية تقديم منتجات تعليمية وتدريبية تفي باحتياجات هذا القطاع.

وأضاف «نحن في دول مجلس التعاون لدينا تحدٍّ كبير في تطوير القوى البشرية، ونعمل جاهدين على أن تكون البرامج مفيدة للجميع خاصة في ظل العمل المشترك بين البنوك والتكامل بينها، وإن توطين القوى والكوادر الوطنية في القطاع المصرفي والمالي يوفر فرص نوعية وممتازة للعمل».

كما شرح أن نسبة التوطين في القطاع المصرفي والمالي في منطقة الخليج تحددها الاحتياجات، فبعض الدول تعدى التوطين فيها نسبة 90 في المئة، ولذلك فهي تركز أكثر على توفير برامج قصيرة للقدرات المالية والمصرفية. أما في بعض الدول فإن نسبة التوطين لاتزال 50 في المئة ولابد أن تقوم بتطوير قدرات حديثي التخرج بحيث يتم ضخهم في القطاع المصرفي والمالي.

وتصل نسبة التوطين في السعودية بين 88 و95 في المئة، وهي تقريباً مشابهة للنسبة في البحرين، في حين أن نسبة التوطين في الإمارات تبلغ 35 في المئة.

وقال الوقداني «المعاهد المصرفية تنظم ورش عمل للعاملين في المعاهد المصرفية وندوات للعاملين في القطاع المصرفي والمالي. هذه السنة سيكون لدينا ورش عمل عن التعليم الإلكتروني للعاملين في المعاهد المصرفية ستنظمه كلية الدراسة المالية والمصرفية في عمان، وورشة عمل ينظمها معهد البحرين تتركز على تطوير مفاهيم القيادة في القطاع المالي والمصرفي

عُمان تستضيف مؤتمراً للصيرفة الإسلامية 23 يناير

الوسط – المحرر الاقتصادي

يرعى الوزير المسئول عن الشئون المالية في سلطنة عُمان درويش البلوشي، «مؤتمر عُمان الأول للتمويل والصيرفة الإسلامية»، الذي ينعقد يومي 23 و 24 يناير/كانون الثاني 2012 بفندق قصر البستان – مسقط، وتنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع البنك المركزي العُماني. وسيناقش المؤتمر قضايا رئيسة ذات علاقة بصناعة المال الإسلامي، أهمها: الأسس التنظيمية والسياسات الرقابية الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي؛ فرص نمو وتوسع الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، الأدوات

المالية الإسلامية وأنشطة أسواق رأس المال؛ دور ومهام الهيئات الشرعية؛ سبل تعزيز وتطوير أنشطة وخدمات التكافل التعاوني؛ المسئولية الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما يناقش المؤتمر العديد من الدراسات وأوراق العمل التي تشكل عصارة خبرات ومعرفة مجموعة من المتخصصين والأكاديميين وكبار العاملين في قطاع التمويل والصيرفة الإسلامية، القادمين من مختلف أسواق المنطقة وعدد من الأسواق العالمية والرائدة في صناعة المال الإسلامية

- ***نمو رصيد القروض إلى 6.4 مليارات دينار***

تراجع موجودات المصارف في البحرين 1.8 مليار دولار في نوفمبر

المنامة – المحرر الاقتصادي

أظهرت بيانات رسمية صدرت عن مصرف البحرين المركزي، المسئول عن المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين في البحرين، أن مجموع الموجودات تراجعت قليلاً في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني العام 2011، لتصل إلى 200,37 مليار دولار، بانخفاض يبلغ نحو 1,8 مليار دولار، بالمقارنة مع الشهر السابق له.

لكن الأرقام بينت أن موجودات المصارف في شهر نوفمبر صعدت قليلاً عن حجمها في نهاية سبتمبر/ أيلول العام 2011، والتي بلغت 198,6 مليار دولار، بعد تراجعها 6 أشهر متواصلة بدأت في شهر أبريل/ نيسان. ولا تضم الأرقام موجودات مصرف البحرين المركزي.

وتمثل الموجودات لدى البنوك أصول عينية مثل العقارات والمباني وأصول مالية تشمل القروض التي تمنحها النبوك إلى جانب الأوراق المالية.

ويعمل في البحرين، وهي مركز مالي ومصرفي رئيسي في منطقة الخليج، أكثر من 100 مصرف ومؤسسة مالية، في أكبر تجمع للمصارف في منطقة الشرق الأوسط.

من جانب آخر، سجل الرصيد القائم للقروض ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ 6.45 مليار دينار في نوفمبر بالمقارنة مع 6.40 ملياراً في الشهر الذي سبقه في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة تمثيل القروض التجارية إلى إجمالي رصيد القروض لتمثل 63.1 في المئة.

وبينت أرقام المركزي أن عرض النقد بمفهومه الواسع (M3) تراجع قليلاً إلى 9,7 مليار دينار بحريني في نهاية نوفمبر، بالمقارنة مع 9,8 مليار دينار في أكتوبر/ تشرين الثاني العام 2011.

كما هبط عرض النقد بمفهومه المتوسط (M2) في نوفمبر من 7.96 مليار دينار في أكتوبر، 9.7 مليارات دولار. وهبط عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) إلى 2,51 مليار دينار من 2,59 مليار دينار في الفترة نفسه.

ويعتبر عرض النقد مؤشر على التضخم المستقبلي، فمع زيادة السيولة يزيد الطلب على السلع أو قد يكون مؤشر على خوف المستهلكين من الاستثمار

- **قطر تستضيف مؤتمراً لإدارة الأصول في 16 أبريل**

الوسط – المحرر الاقتصادي

ذكرت «بلومبرغ لينك»، أنها ستستضيف مؤتمراً عالمياً لإدارة الأصول يوم الإثنين الموافق 16 أبريل/ نيسان 2012 في دولة قطر التي تعتبر أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. وسيقوم بافتتاح القمة رسمياً وزير الاقتصاد والمالية في دولة قطر يوسف حسين كمال.

وقالت بلومبرغ إن المؤتمر سيجمع بين كبار الشخصيات المالية العالمية المؤثرة، بما في ذلك مدراء الأصول، والمصرفيين وممثلين عن الحكومة، والخبراء الاقتصاديين من أوروبا، وآسيا، والولايات المتحدة والشرق الأوسط لبحث إستراتيجيات استثمارات المحافظ للعام 2012. ومن المواضيع الأخرى التي سيناقشها المتحدثون إستراتيجيات العمل لشركات إدارة الأصول العالمية، والفرص الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط؛ والاستعداد للأحداث المفاجئة، واتجاهات السوق العالمية.

وقال رئيس بلومبرغ لينك، روبرت بيرمان: «لقد قمنا باختيار الدوحة مقراً لهذا الحدث، نظراً لأهميتها الإستراتيجية في المجتمع المالي وقدرات مركز قطر للمال الفريدة على الجمع بين أهم الشخصيات المالية الأكثر نفوذاً في دولة قطر. ونعتقد أن الحضور الدولي لبلومبرغ مقروناً بالمكانة المتنامية لدولة قطر في الشرق الأوسط يشكلان مزيجاً قوياً، كما يمثل ذلك شراكة مهمة بالنسبة لبلومبرغ».

وقال مدير إدارة الأصول في هيئة مركز قطر للمال يوسف الجيدة: «يسرنا الترحيب بمؤسسة بلومبرغ وشبكتها الدولية من المتخصصين في مجال إدارة الأصول إلى الدوحة. يعتبر هذا الحضور الواسع من الخبراء المتميزين في الدوحة في هذا المؤتمر المرموق، الذي يعد الأول من نوعه ضمن سلسلة جديدة من المؤتمرات حول إدارة الأصول من المزمع عقدها في دولة قطر، شهادة على تطور دولة قطر باعتبارها مركزاً إقليمياً لإدارة الأصول، ونحن نعتقد أنه بالإضافة إلى الاستفادة من يومين من المناقشات البناءة، سيقوم المشاركون باكتشاف مزايا الأعمال والثقافة التي توفرها مدينة الدوحة».